

تعزيز استقلالية البنوك المركزية لحماية الاقتصاد العالمي^I

كريستالينا غورغييفا

المدير العام لصندوق النقد الدولي

تكتسب الاستقلالية أهمية حاسمة في كسب المعركة أمام التضخم وتحقيق استقرار النمو طويل المدى، ولكن صناع السياسات يواجهون مخاطر من الوقوع تحت طائلة الضغوط وسط موجة من الانتخابات هذا العام.

تواجه البنوك المركزية اليوم الكثير من التحديات التي تؤثر على استقلاليتها. فهناك مطالبات متزايدة بتخفيض أسعار الفائدة، حتى ولو كان هذا متأخراً، ومن المرجح أن تشتد كثافة المطالبين مع قيام نصف سكان العالم بالتصويت هذا العام، بينما مخاطر التدخل السياسي في صنع القرارات في البنوك وتعيينات المسؤولين فيها آخذة في التزايد. وعلى الحكومات والبنوك المركزية مقاومة هذه الضغوط.

ما أهمية ذلك؟

دعونا ننظر فيما حققته البنوك المركزية المستقلة في السنوات الأخيرة. لقد تمكنت البنوك المركزية من تجاوز الجائحة بفعالية، فأطلقت عنان التيسير النقدي بقوة مما ساعد على تجنب وقوع انهيار مالي عالمي وعجل بالتعافي.

ومع تحول التركيز نحو استعادة استقرار الأسعار، اتخذت البنوك المركزية خطوة صحيحة نحو تشديد السياسات النقدية، وإن اختلف أفقها الزمني. وقد ساعدت استجابتها في الحفاظ على ثبات التوقعات التضخمية في معظم البلدان حتى مع ارتفاع الأسعار وبلوغها مستويات عالية لم تصل إليها منذ عدة عقود. وكانت الأسواق الصاعدة متصدرة التشديد في وقت مبكر وبقوة، مما عزز مصداقيتها.

وكانت نتيجة هذه الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية هي انخفاض التضخم إلى مستويات يمكن التعامل معها والحد من مخاطر الهبوط العنيف. ولم تضع المعركة أوزارها بعد، فالفضل الكبير في نجاحها حتى الآن يرجع إلى الاستقلالية والمصداقية اللتين بناهما كثير من البنوك المركزية على مدار العقود الماضية.

¹ مدونة صندوق النقد الدولي، ٢١ مارس ٢٠٢٤، [Link](#)

والنجاح في الآونة الأخيرة في خفض التضخم يتناقض بشكل حاد مع عدم الاستقرار الاقتصادي الذي كان سائدا أثناء فترة ارتفاع التضخم في سبعينات القرن العشرين. فلم تكن لدى البنوك المركزية آنذاك صلاحيات واضحة تكفل منح الأولوية لاستقرار الأسعار، أو قوانين واضحة تحمي استقلاليتها. ونتيجة لذلك، كانت غالبا ما تواجه ضغوطا من رجال السياسة لخفض أسعار الفائدة عندما يكون التضخم مرتفعا.

وكان الجميع متضررا من هذه الحقبة من ارتفاع التضخم والانتعاش والكساد لا سيما من كانوا يعيشون على دخل ثابت الذي رأوا دخولهم الحقيقية ومدخراتهم تتآكل. ولم يكتب النجاح في الحد من التضخم إلا في منتصف الثمانينات عندما مُنحت البنوك المركزية الدعم السياسي لمكافحة التضخم بقوة.

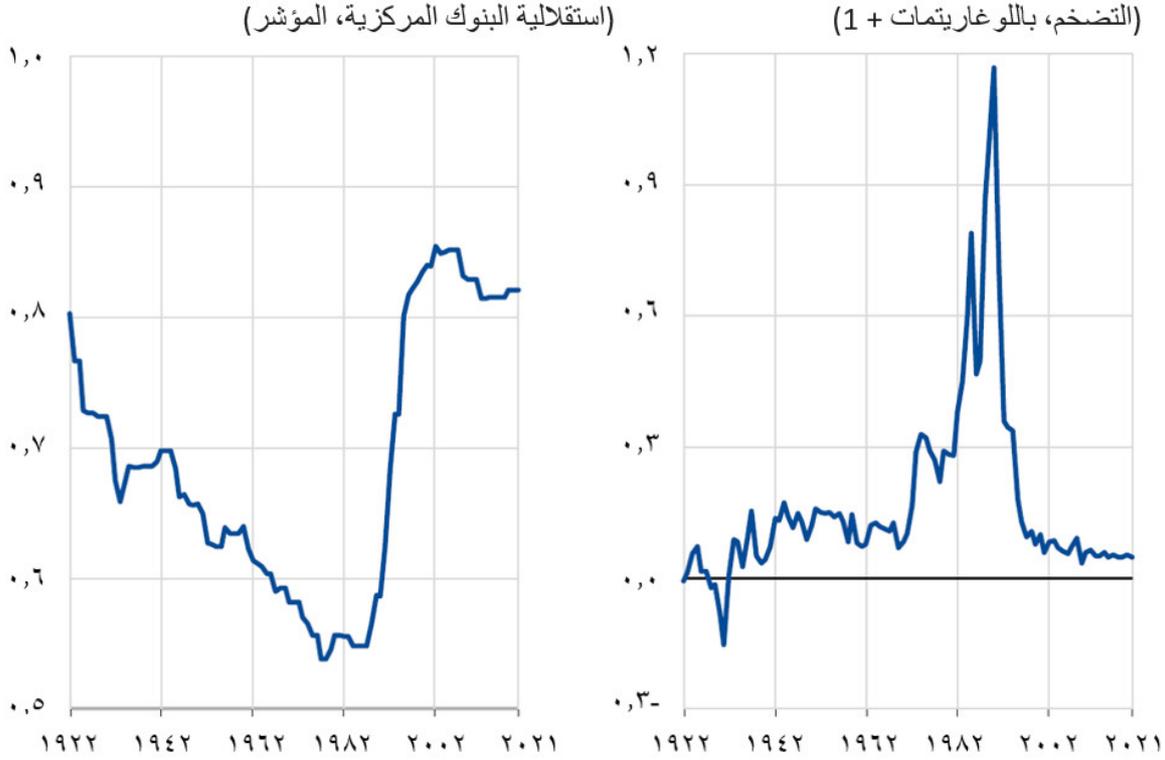
قياس التأثير

تبرهن البحوث المستفيضة، بما فيها بحثنا، على الأهمية البالغة لاستقلالية البنوك المركزية. ويتبين من دراسة أجراها صندوق النقد الدولي تتناول عشرات البنوك المركزية خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٢١، أن البنوك التي حصلت على درجات عالية في الاستقلالية كانت أنجح من غيرها في إبقاء توقعات الناس بشأن التضخم تحت السيطرة، مما ساعد على بقاء التضخم في مستويات منخفضة. وللاستقلالية أهمية بالغة، كما أصبحت سائدة على نطاق أوسع بين البلدان على كل مستويات الدخل. وأجرى صندوق النقد الدولي دراسة أخرى تتبّع ١٧ من البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية على مدار المائة عام الماضية تفحص عوامل منها: الاستقلالية في صنع القرار، ووضوح الصلاحيات، واحتمالات إرغامها على إقراض الحكومة. وتوصلت كذلك إلى أن زيادة الاستقلالية ترتبط بتحسّن نتائج التضخم كثيرا.

الاستقلالية توتي ثمارها

زيادة استقلالية البنوك المركزية تقترن بانخفاض التضخم.

100 عام من استقلالية البنوك المركزية والتضخم في أمريكا اللاتينية



المصدر: تشريعات البنوك المركزية، وتقرير "الإحصاءات المالية الدولية" وبيانات "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادرة عن صندوق النقد الدولي. للاطلاع على التفاصيل، راجع ورقة العمل الصادرة عن صندوق النقد الدولي رقم 2022/186. ملحوظة: مُعامل الارتباط بين المتغيرين هو -0.5069.

IMF

وخلاصة القول بوضوح هي أن استقلالية البنوك المركزية مهمة لتحقيق استقرار الأسعار، واستقرار الأسعار مهم لاتساق النمو على المدى الطويل. ولكن التأثير على القوة الهائلة في المجتمعات الديمقراطية يستلزم كسب الثقة. والبنوك المركزية يجب أن تكسب تلك الثقة كل يوم من خلال الحوكمة القوية والشفافية والمساءلة والاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية.

فقوة الحوكمة تساعد على وضوح مسار السياسة النقدية وقيامها على أساس تحقيق الأهداف طويلة المدى المنوطة بها، بدلا من التركيز على المكاسب السياسية قصيرة المدى. وهي تبدأ بصلاحيات تشريعية واضحة تنص على أن الهدف الرئيسي هو استقرار الأسعار.

وحتى إذا مُنح توفير الوظائف نفس القدر من الأهمية – كما هو حال الصلاحيات المزدوجة للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي – فقد أدرك المشرعون أن استقرار الأسعار يساعد على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى دعم الوظائف.

وقوة الحوكمة والاستقلالية تعني أنه ينبغي للبنوك المركزية التحكم في ميزانياتها والسيطرة على العاملين لديها، وألا تتخلى عن ذلك بسهولة بناء على آرائها بشأن السياسات أو إجراءات تُتخذ ضمن الصلاحيات القانونية.

وبالمقابل، يجب أن تكون المساءلة كما ينبغي وأن تتسم بالشفافية.

فينبغي لها أن تشرح بانتظام كيف تسعى من خلال إجراءاتها للمضي قُدماً نحو تحقيق الأهداف المنصوص عليها في التشريعات، من خلال تقارير مفصلة والشهادة أمام المشرعين على حد سواء. ولأن قرارات البنوك المركزية تؤثر على الجميع تأثيرا عميقا، ينبغي أن تواصل البنوك المركزية والحكومات العمل لرفع معدلات الإلمام بالأساسيات الاقتصادية حتى يتمكن الناس من أن يصبحوا جزءا من الحوار بشأن السياسات.

وتعتمد الثقة في نهاية المطاف على نجاحها في تحقيق استقرار الأسعار، وضمان بقاء النظام المالي مستقرا.

احترام الاستقلالية

تقع على عاتق السلطات الحكومية الأخرى مسؤوليات واضحة لمساعدة البنوك المركزية على تحقيق أهداف المهام المنوطة بها وتجاوز المخاطر أمامها. ولا يقتصر ذلك على القوانين التي تنادي بالاستقلالية، وإنما يعني كذلك العمل بنص هذه القوانين وروحها.

ويعني كذلك مراعاة تأثير السياسات الأخرى على وظيفة البنوك المركزية. وسن سياسات المالية العامة الحريضة التي تحافظ على استدامة القدرة على تحمل الديون ما يساعد على الحد من مخاطر "هيمنة المالية العامة" أي الضغط على البنك المركزي ليقدم تمويلا بتكلفة منخفضة إلى الحكومة، وهو ما يوجب

التضخم في نهاية المطاف . ويتيح الحرص المالي كذلك حيزا أكبر في الميزانية لدعم الاقتصاد عند الحاجة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي .

وتتمثل إحدى مسؤوليات الحكومة الأخرى التي عادة ما تكون مشتركة مع البنوك المركزية في المحافظة على قوة النظام المالي وحسن تنظيمه .

فالاستقرار المالي يعود بالمنفعة على الاقتصاد كله ويحد من مخاطر إحصام البنوك المركزية عن رفع أسعار الفائدة خوفا من التسبب في حدوث انهيار مالي . وكانت الإجراءات التي اتُخذت منذ الأزمة المالية العامة لتعزيز المؤسسات المالية، بما في ذلك في الأسواق الصاعدة، قد سمحت للبنوك المركزية برفع أسعار الفائدة بصورة حادة دون إضعاف النظام المالي . ويجب أن نحافظ على هذا الإنجاز العظيم .

وعندما تقوم البنوك المركزية وكذلك الحكومات بأدوارها كما ينبغي، رأينا سيطرة أكبر على التضخم، ونتائج أفضل في تحقيق النمو وتوفير الوظائف، وشهدنا انخفاض المخاطر على الاستقرار المالي .

وصندوق النقد الدولي على استعداد لمساعدة صناع السياسات على مواجهة هذه التحديات . وندعم استقلالية البنوك المركزية بقوة، ونقدم مساعدة فنية مصممة خصيصا للبلدان الأعضاء التي تعمل على تحسين الحوكمة والأطر القانونية . ونجعل الاستقلالية ركيزة صريحة في بعض برامج التمويل التي يدعمها الصندوق، حيث نتفق مع الأعضاء على إجراءات لقياسها والوصول إليها .

ولتعزيز هذا العمل، استحدثنا طريقة جديدة بهدف قياس الاستقلالية بناء على أهم جوانبها، حسب آخر مسوحن للبنوك المركزية .

ومن أجل تعزيز المساءلة، أعددنا مدونة الشفافية التي تساعد البنوك المركزية على تقييم ممارساتها وتحسينها .

وبالعمل معا، يمكن للبنوك المركزية وقادة الحكومات والمشرعين والناس المحافظة على البنوك المركزية وتقويتها لكسب المعركة أمام التضخم اليوم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو لسنوات قادمة .

وسيعود ذلك بالمنفعة على الجميع، على المتقاعد الذي يعيش على دخل ثابت، وصاحبة المشروع الصغير التي تحاول أن تبني شركتها؛ وكل مجتمع قد يواجه قلاقل عندما يخرج التضخم عن نطاق السيطرة .

ويجب علينا، في مواجهة هذه الدرجة العالية من المخاطر الحفاظ على استقلالية البنوك المركزية وتعزيزها .